المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ورقـــة بحثيـــة

الديمقراطية الإسرائيلية

بين الليبرالية والنموذج الإثني

11-2-2026

تمهيد

يوفّر السياق السياسي والمؤسسي في إسرائيل إطارًا تحليليًا بالغ الأهمية لفهم طبيعة التحولات الجارية في بنيتها الديمقراطية، وذلك لاعتبارات متداخلة تتعلق بالهوية، والنظام الدستوري، وتركيبة السلطة، فمنذ تأسيسها، عرّفت إسرائيل نفسها بوصفها دولة ذات هوية مزدوجة :يهودية وديمقراطية، وهو تعريف ينطوي في جوهره على توتر بنيوي دائم بين الموروث الديني والهوية القومية من جهة، ومتطلبات الحكم الديمقراطي الليبرالي من جهة أخرى، هذا التوتر لم يكن عرضيًا أو مؤقتًا، بل شكّل أحد المحركات الأساسية لمسار تطور النظام السياسي الإسرائيلي، وأحد مصادر هشاشته البنيوية، وتزداد أهمية هذا الإطار التحليلي في التوقيت الراهن؛ إذ تمر الديمقراطية في إسرائيل بمرحلة شديدة الحساسية، تتسم بتآكل متسارع في الضوابط المؤسسية، وتصاعد في محاولات إعادة تعريف العلاقة بين السلطات، وحدود تدخل القضاء، ومعنى الشرعية الديمقراطية ذاتها. فالأزمات السياسية المتلاحقة، إلى جانب النزاع المفتوح حول الإصلاحات القضائية، كشفت عن انتقال الجدل من مستوى السياسات العامة إلى مستوى أعمق يمس جوهر النظام الديمقراطي وطبيعته المستقبلية.

تُدار إسرائيل رسميًا كنظام ديمقراطي برلماني يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، غيرأن هذا الفصل يتسم بطابع مرن ومختلّ بفعل خصائص مؤسسية فريدة، فالسلطة التنفيذية، ممثلة في الحكومة برئاسة رئيس الوزراء، تتمتع بنفوذ واسع على العملية التشريعية، مستندة إلى آليات إدارة الائتلافات الحاكمة داخل الكنيست[1]، ويتعزز هذا النفوذ بفعل النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي الكامل ضمن دائرة وطنية واحدة؛ مما يجعل أعضاء الكنيست أكثر ارتباطًا بالقيادات الحزبية مقارنةً بارتباطهم بالناخبين؛ الأمر الذي يحدّ من فاعلية المساءلة التمثيلية ويُضعف استقلالية السلطة التشريعية[2].

تتألف السلطة التشريعية من الكنيست، الذي يضم 120 عضوًا يُنتخبون عبر قوائم حزبية وطنية، ورغم أن هذا النظام يضمن تمثيلًا واسعًا للتعددية السياسية والاجتماعية، فإنه يُسهم في الوقت ذاته في حالة مزمنة من التشرذم البرلماني وعدم الاستقرار الحكومي، ويجعل تشكيل الحكومات مرهونًا بتحالفات هشة غالبًا ما تُدار بمنطق المقايضة السياسية. أما السلطة القضائية، وعلى رأسها المحكمة العليا، فقد اضطلعت تاريخيًا بدور محوري في الرقابة على السلطتين التنفيذية والتشريعية، وسدّ الفراغ الدستوري، إلا أن نطاق هذه الصلاحيات ظل موضع خلاف سياسي وأيديولوجي حاد، تفجّر بصورة غير مسبوقة في السنوات الأخيرة، وتلعب البنية المجتمعية

المتعددة الثقافات في إسرائيل دورًا مركزيًا في تشكيل هذا الجدل، فالمجتمع الإسرائيلي يتكون من فسيفساء معقدة من الهويات والمصالح، تشمل اليهود العلمانيين، والتيارات الدينية بمختلف أطيافها، والمواطنين العرب الذين يشكلون نحو خُمس السكان، فضلًا عن جماعات مهاجرة متنوعة الخلفيات، وينعكس هذا التنوع في تباين تصورات الديمقراطية ذاتها داخل المجال السياسي؛ حيث لا يُنظر إلى الديمقراطية بوصفها منظومة قيم ليبرالية متفقًا عليها، بل كساحة صراع بين رؤى قومية ودينية ومدنية متعارضة[3].

إعداد

نيرمين سعيد

وحدة الدراسات الفلسطينية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحلل هذه الورقة التوازن الدقيق بين الهوية القومية اليهودية والمبادئ الديمقراطية، مع تسليط الضوء على الضغوط الداخلية والخارجية، النزاعات الإثنية، وتأثير الشعبوية على مؤسسات الحكم، لتقدم رؤية شاملة حول ديناميات الديمقراطية الإسرائيلية وتآكلها في العصر الحديث.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

أولًا:

خصائص النظام الدستوري الإسرائيلي

تُعد إسرائيل من بين عدد محدود جدًا من الدول التي يوجد بها دستور مكتوب، وهو أمر يحمل دلالات سياسية عميقة، فقد نصّ إعلان الاستقلال عام 1948 على اعتماد دستور في موعد أقصاه الأول من أكتوبر من العام نفسه، إلا أن هذا الالتزام لم يُنفذ، لا من قبل الكنيست الأول ولا من قبل أي كنيست لاحق، رغم تعدد المبادرات والمحاولات على مدى العقود، ويرتبط هذا الغياب إلى حد كبير بموقف ديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، الذي عارض بشدة اعتماد دستور مكتوب، معتبرًا أن الدولة الناشئة تواجه «ظروفًا تاريخية استثنائية» تتطلب مرونة تشريعية وسياسية لا توفرها النصوص الدستورية الجامدة، وقد عبّر بن غوريون بوضوح عن فلسفته حين قال أمام الكنيست عام 1949: «إن الدولة لا يمكنها أن تُدار وفق الممارسات التقليدية للديمقراطيات الأخرى»، في إشارة ضمنية إلى أولوية المشروع القومي اليهودي على الاعتبارات الدستورية الليبرالية، وتكشف عبارته الشهيرة: «أفضل أن أكون تحت حكم يهود سيئين على أن أكون تحت حكم غير يهود مهذبين في ديمقراطية شعبية،» عن رؤية تُقدّم الانتماء القومي والديني على مبادئ المساواة والحياد الديمقراطي، وقد شكّلت هذه الرؤية الأساس الفكري لكثير من السياسات والتشريعات الإسرائيلية المبكرة، ولا تزال آثارها ممتدة حتى اليوم، وفي هذا السياق، اعتمدت إسرائيل ما يُعرف بـ«قوانين الأساس» بوصفها بديلًا وظيفيًا للدستور، غير أن هذه القوانين تفتقر إلى الحصانة الدستورية الصارمة، ويمكن تعديلها بأغلبية برلمانية عادية؛ مما يجعلها عرضة للتسييس والتغيير وفق موازين القوى السياسية[4].

ويمثل ملف إعفاء طلاب المدارس الدينية (الحريديم) من الخدمة العسكرية مثالًا كاشفًا للتوتر البنيوي بين الالتزامات الدينية ومتطلبات الدولة الحديثة. فقد تعود جذور هذه الإعفاءات إلى تسوية سياسية أبرمها بن غوريون عند تأسيس الدولة، سمحت بإعفاء عدد محدود من طلاب التوراة. غير أن هذا الاستثناء المؤقت تحوّل مع مرور الوقت إلى ظاهرة واسعة النطاق؛ إذ يُقدّر عدد المعفيين اليوم بنحو 80 ألف شخص، وهو ما يثير جدلًا متصاعدًا حول العدالة الاجتماعية وتقاسم الأعباء الوطنية[5].

موقف بن غوريون من الدستور الليبرالي

انحصر التصور الدستوري الذي تبنّاه ديفيد بن غوريون في إطار إجرائي ضيق، يقتصر على تنظيم عمل مؤسسات الدولة وتحديد آليات اختيار ممثلي الأمة، وصلاحياتهم، وكيفية تشكيل الحكومة وإدارتها، وفي المقابل، أبدى معارضة حادة للنموذج الدستوري الليبرالي الديمقراطي، الذي يقوم على تكريس الحقوق الأساسية والحمايات القانونية بوصفها قيودًا ملزمة لا يجوز للأغلبية البرلمانية العادية تجاوزها أو إلغاؤها، وضمن هذا السياق، رفض بن غوريون منح السلطة القضائية، ولا سيما المحكمة العليا، صلاحية الرقابة الدستورية أو المراجعة القضائية للتشريعات، وقد عبّر صراحة عن هذا الموقف حين اعتبر أنه «لا يوجد مبرر منطقي لتفويض المحكمة سلطة إبطال القوانين بحجة تعارضها مع الدستور»، وهو ما يعكس تصورًا يضع السيادة التشريعية للأغلبية فوق أي قيود قانونية أو مؤسسية مستقلة[6].

المقترح الليبرالي لدستور الدولة

في المقابل، طُرح في خريف عام 1948 تصور بديل لدستور الدولة أعدّه ليو كوهن[7]، وهو صهيوني ألماني المولد، استند فيه إلى دراسة الدستور الذي اعتمدته الدولة الأيرلندية الحرة. تضمّن هذا المقترح مبادئ ليبرالية واضحة، من بينها ضمان المساواة في الحماية القانونية، وحظر التمييز على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو الجنس، إضافة إلى تكريس الحقوق المدنية والسياسية المتساوية، سواء في مجال العمل أو تقلد المناصب العامة، كما نصّ المقترح على حماية قوية للملكية الخاصة، بحيث لا تُصادر الأراضي أو الممتلكات إلا لأغراض عامة محددة، وبشرط دفع تعويض كامل وعادل. وباختصار، قدّم كوهن نموذجًا لدستور ليبرالي ديمقراطي مكتمل الأركان، يقيّد سلطة الأغلبية ويؤسس لدولة قانون بالمعنى الحديث، غير أن هذا التصور قوبل برفض قاطع من بن غوريون؛ مما عكس الخيار الأيديولوجي الحاسم الذي طبع تأسيس الدولة الإسرائيلية والقائم على تفضيل المرونة القومية والسيادة السياسية على القيود الدستورية الليبرالية وهزيمة مبكرة للتيار الليبرالي[8].

ثانيًا:

قراءة لتطور الديمقراطية في النظام الإسرائيلي

التأسيس وسياسات الطوارئ (1948-1966)

مع قيام دولة إسرائيل عام 1948، تشكّل الإطار الأولي للنظام السياسي في ظل ظروف استثنائية اتسمت بالحرب وتداعياتها الديموغرافية، ففي ديسمبر 1948، أقرّت الحكومة الإسرائيلية لوائح الطوارئ الخاصة بممتلكات الغائبين، التي وفّرت غطاءً قانونيًا لمصادرة ممتلكات الفلسطينيين الذين غادروا منازلهم خلال الفترة الممتدة بين 29 نوفمبر 1947 و1 سبتمبر 1948، وبموجب هذه اللوائح، صُنّف أي فلسطيني غيريهودي غادر مكان إقامته خلال تلك الفترة على أنه غائب؛ مما أفضى إلى مصادرة واسعة النطاق شملت آلاف المتاجر وعشرات آلاف المباني السكنية، إضافة إلى غالبية الأراضي الزراعية الخصبة[9]، وقد تزامنت هذه الإجراءات مع عمليات عسكرية كبرى، من أبرزها عملية حيرام[10] للسيطرة على الجليل الأوسط والشمالي، والتي رافقها تهجير واسع النطاق ووقوع مجازر في عدد من القرى الفلسطينية، أما الفلسطينيون الذين بقوا داخل حدود الدولة الجديدة، فقد خضعوا لنظام الحكم العسكري حتى عام 1966، وهو نظام قيّد حركتهم وفرض رقابة مشددة على حياتهم السياسية والاجتماعية؛ مما شكّل أحد أكثر مظاهر الخلل الديمقراطي بنيوية في مرحلة التأسيس[11].

هيمنة «ماباي» وبناء الدولة (1948-1977)

سياسيًا، هيمن حزب ماباي الاشتراكي، الذي أصبح لاحقًا حزب العمل، على الحياة السياسية الإسرائيلية لما يقرب من ثلاثة عقود. خلال هذه الفترة، جرى ترسيخ نموذج حكم مركزي قوي، لم يتردد في تبرير تقييد سيادة القانون بذرائع تتعلق ببناء الدولة والأمن القومي، كما لعب اتحاد العمال (الهستدروت) دورًا سياسيًا يتجاوز الوظيفة النقابية؛ حيث كان جزءًا من منظومة الحكم لا أداة رقابة عليها[12].

وعلى مستوى الإعلام، ارتبطت الصحف الرئيسية بالأحزاب الحاكمة أو بالمؤسسات شبه العامة، بينما أدت الإذاعة الرسمية دورًا تعبويًا يخضع لرقابة صارمة، استنادًا إلى أنظمة الطوارئ الموروثة من الانتداب البريطاني[13]، وفي هذا السياق، ظلت الأقلية العربية -التي شكّلت نحو 160 ألف نسمة عام 1949- خارج دائرة المشاركة السياسية المتكافئة، مع استمرار القيود على حقوقها المدنية[14].

البعد الإثني للدولة وتقييد المساواة

عند إعلان الدولة، لم تتجاوز ملكية اليهود للأراضي نحو 9% من المساحة الإجمالية، إلا أن سياسات المصادرة ونقل الملكية أدت إلى تقلص حصة العرب إلى نحو 3.5%، بينما سيطرت الدولة على الغالبية الساحقة من الأراضي، عكس هذا الواقع الطابع الإثني العميق للنظام السياسي؛ حيث جرى تكريس الجماعة القومية اليهودية بوصفها مصدر الشرعية العليا، في مقابل حقوق محدودة للجماعة السياسية الأوسع، بما في ذلك المواطنون العرب، وقد عبّر الخطاب القومي عن هذا التوجه بوضوح، كما في مقولة أرييل شارون الشهيرة التي أكدت أن إقامة الدولة اليهودية سبقت أي اعتبار ديمقراطي، وأن الديمقراطية جاءت بوصفها قيمة ثانوية لا جوهر المشروع الصهيوني[15].

من الاحتجاج المحدود إلى الديمقراطية التشاركية (السبعينيات-الثمانينيات)

بدءًا من أواخر السبعينيات، ومع تراجع الهيمنة المطلقة لحزب العمل، شهدت إسرائيل توسعًا تدريجيًا في أشكال التعبير السياسي؛ حيث ارتفعت وتيرة التظاهرات والاحتجاجات، خصوصًا في الثمانينيات؛ مما أفضى إلى نشوء نمط من الديمقراطية التشاركية التي وسّعت هامش المشاركة خارج الأطر الحزبية التقليدية، دون أن تغيّر الطابع الإثني-القومي للدولة.

التحول الليبرالي المحدود وثورة قوانين الأساس (التسعينيات)

دخلت إسرائيل في التسعينيات مرحلة جديدة اتسمت بتعزيز نسبي للعناصر الليبرالية، تجلّى في إقرار قوانين الأساس لعام 1992[16]، وقد وفّرت هذه القوانين أساسًا لتوسيع حماية الحقوق الفردية ومنحت المحكمة العليا دورًا متزايدًا في الرقابة على التشريعات، في هذه المرحلة، بدأ المواطنون العرب يكتسبون وزنًا سياسيًا

أكبر، كما ظهر في دعمهم لحكومة إسحاق رابين عام 1992، وهو ما أتاح تحسينات ملموسة في أوضاعهم القانونية والإدارية، وإن بقيت محدودة[17].

دور المحكمة العليا والانقسام السياسي

ارتبط المسار الليبرالي بفقه القاضي أهارون باراك[18]، الذي اعتبر قوانين الأساس بمثابة دستور فعلي، ومنح المحكمة العليا صلاحية المراجعة القضائية، وقد تجسّد ذلك في قرارات مفصلية، مثل حكم قعدان (2000)، الذي رفض التمييز في تخصيص أراضي الدولة، غير أن هذا الدور أثار رد فعل قويًا من اليمين القومي، الذي صوّر المحكمة كجسم نخبوي يعادي الإرادة الشعبية اليهودية، خاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وما صاحبها من عودة الخطاب الأمني وتراجع الحريات.

صعود اليمين والتراجع الليبرالي (2000-2015)

أسهمت الانتفاضة الثانية في تعزيز الانزياح الإسرائيلي الانتخابي نحو اليمين، مدعومًا بعوامل سوسيولوجية، أبرزها الهجرة الروسية الواسعة وتزايد وزن التيارات الدينية، ومع هذا التحول، تراجعت مكانة حزب العمل، وتقلّص الزخم الليبرالي لصالح خطاب قومي-ديني يقدّم الهوية اليهودية على القيم الديمقراطية.

الهجوم المنهجي على القضاء (2007-2023)

ابتداءً من عام 2007، بدأت هجمات منظمة على السلطة القضائية، قادها وزراء عدل محافظون، سعت إلى تقليص صلاحيات المحكمة العليا وتغيير تركيبتها الأيديولوجية، وتوّج هذا المسار بما وصفته أييلت شاكيد[19] بـ«الثورة المحافظة» داخل الجهاز القضائي، وجاءت حزمة الإصلاحات القضائية لعام 2023 تتويجًا لمسار طويل ضد الديمقراطية الليبرالية، لا بوصفها استنساخًا لنموذج أوروبي معين، بل كنتيجة لمسار داخلي ممتد يعكس الصراع البنيوي بين الطابع الإثني-القومي للدولة ومتطلبات الديمقراطية الليبرالية[20]، ورغم أن تفاقم التناقضات مع العملية الديمقراطية الليبرالية، تزايد مع حلول العام 2023، فإنه لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن إسرائيل كانت مستوفية لمعيارية الديقمراطية الليبرالية، منذ تأسيسها، كما سوف يتناول الجزء التالي من الورقة.

ثالثًا:

عقبات الديمقراطية قبل 2023

الاحتلال وامتداد السيطرة الإسرائيلية

منذ عام 1967، خضعت الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال الإسرائيلي. وانسحبت إسرائيل شكليًا من غزة في عام 2005، لكنها أعادت فرض سيطرتها عليها بوصفها قوة احتلال في عام 2023، بينما قامت بضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان في خطوات لم تحظ باعتراف دولي، وتُشير المنظمات الدولية مثل V-Dem وFreedom House إلى أن الأراضي المحتلة تُستثنى عادة من تقييم الديمقراطية في إسرائيل، باعتبارها خارج السيادة الرسمية، إلا أن هذا المنهج يعطي صورة مشوهة؛ إذ يصعب فصل مسألة الديمقراطية داخل إسرائيل عن مسألة الاحتلال، الذي أصبح عنصرًا بنيويًا لا حدثًا عارضًا[21].

التفاوت في الحقوق بين المواطنين والفلسطينيين

لا تزال إسرائيل تعتبر الضفة الغربية إقليمًا متنازعًا عليه، وتفرض عليه أشكالًا متعددة من الاحتلال، من بينها السيطرة العسكرية، ويقيم في الضفة الغربية نحو 350 ألف مواطن إسرائيلي داخل المستوطنات، إلى جانب 2.5 مليون فلسطيني لا يخضعون لنظام المواطنة نفسه، ويؤدي غموض الحدود وعدم استقرارها إلى وضع يعيش فيه نحو 7% من الإسرائيليين بحقوق مواطنة كاملة خارج الحدود المعترف بها دوليًا للدولة، في حين يخضع الفلسطينيون لنظام معقّد يجمع بين حكم ذاتي محدود (من خلال السلطة الفلسطينية) والاحتلال[22].

فقد دأبت إسرائيل على التأكيد بأنها تحتفظ بالضفة الغربية وقطاع غزة (حتى عام 2005) في إطار القانون الدولي، بوصفهما أراضي خاضعة لاحتلال عسكري، ويمكن بالطبع الطعن في مدى احترام إسرائيل الفعلي لقانون النزاعات المسلحة، لا سيما أنها قامت بنقل جزء من سكانها إلى الأراضي المحتلة عام 1967، وهي ممارسة محظورة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، ومع ذلك، تبقى حقيقة أساسية

قائمة: فباستثناء القدس الشرقية ومرتفعات الجولان اللتين قامت إسرائيل بضمّهما، خضعت الضفة الغربية (وقطاع غزة حتى عام 2005) إلى نظام حكم عسكري .وتترتب على ذلك نتيجة واضحة لا لبس فيها: إسرائيل لا تطبّق القواعد الديمقراطية في هذه الأراضي، ولم تدّعِ يومًا أنها تفعل ذلك[23].

(الحديث عن 505 ملايين فلسطيني بينما الأرقام الواردة لنحو 3 ملايين و370 ألف ولماذا تم استثناء الفلسطينيين في غزة).

القوانين والسياسات التمييزية (2011-2018)

أدت المبادرات التشريعية منذ عام 2011 إلى تعزيز الطابع الإثني للدولة على حساب الديمقراطية:

- **قانون الدولة القومية (2018):** يعرف إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، ويؤكد مركزية اللغة العبرية والأعياد اليهودية، مع تجاهل المساواة المدنية للأقليات، وفي هذا السياق تشير الدراسات واستطلاعات الرأي الحديثة، مثل الدراسة التي أجرتها مؤسسة بيو بين أكتوبر 2014 ومايو 2015، إلى أن فهم يهودية الدولة داخل إسرائيل لا يقتصر على السعي إلى الحفاظ على أغلبية يهودية داخل البلاد، بل يظهر اتجاه متصاعد نحو تصور أكثر تشددًا يسعى إلى تقليص أو حتى إقصاء الوجود العربي من الدولة، فقد أبدى نحو 48% من اليهود الإسرائيليين، و71% من اليهود الأرثوذكس، موافقتهم على عبارة «يجب طرد العرب أو نقلهم من إسرائيل»، في مقابل 46% يعارضونها، ويشير هذا التوجه إلى تصاعد المواقف الإثنية المتطرفة التي تتجاوز مجرد حماية الأغلبية إلى محاولة تحويل إسرائيل إلى دولة مقتصرة على اليهود فقط، وهو ما يطرح مخاطر واضحة على مستقبل التعايش العربي-اليهودي وعلى الأسس الديمقراطية الداخلية للدولة، حتى في غياب التطورات الإقليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا الواقع يرتبط بعدة عوامل متشابكة، أبرزها تآكل الأمل في حل الدولتين[24].

- **المادة السابعة**[25]: تمنح وضعًا شبه دستوري للتطوير الاستيطاني اليهودي؛ مما يعزز التفضيل الإثني في توزيع الموارد، خصوصًا الأراضي.

- **قوانين النكبة و2011 BDS**: تحد من حرية التعبير، وتفرض قيودًا على المنظمات التي تعارض السياسات الحكومية أو تشارك في أنشطة تُحيي ذكرى النكبة أو تدعم المقاطعة الدولية لإسرائيل[26].

- **قانون شفافية المنظمات غير الحكومية (2016)**: يفرض متطلبات الإفصاح المتكررة للمنظمات التي تتلقى تمويلًا أجنبيًا، مستهدفًا بشكل خاص منظمات حقوق الإنسان.

- **بند تجاوز القوانين الأساسية**: يسمح للكنيست بتمرير تشريعات تتجاوز القوانين الأساسية؛ مما يحدّ الرقابة القضائية ويهدد الفصل بين السلطات. (بند من أي قانون ومتى تم إقراره).

- بند تجاوز القوانين الأساسية Override Clause هو بند تشريعي طُرح ضمن حزمة "الإصلاح القضائي" في إسرائيل، ويهدف إلى منح الكنيست سلطة إعادة سنّ قوانين أبطلتها المحكمة العليا أو تحصين قوانين مسبقًا من الرقابة القضائية، حتى إذا تعارضت مع القوانين الأساسية التي تقوم مقام الدستور في النظام الإسرائيلي. وبموجب الصيغة المطروحة، يمكن لأغلبية بسيطة من 61 عضو كنيست تجاوز قرارات المحكمة العليا؛ مما يعني عمليًا تقليص قدرة القضاء على حماية الحقوق والحريات والحدّ من تغوّل السلطة التشريعية، ويُعد ذلك مساسًا مباشرًا بمبدأ الفصل بين السلطات. وقد طُرح هذا البند رسميًا خلال عامي 2022-2023 كجزء من خطة حكومة بنيامين نتنياهو لإعادة تشكيل العلاقة بين السلطتين القضائية والتشريعية، وأثار احتجاجات وانتقادات واسعة داخل إسرائيل وخارجها باعتباره تهديدًا جوهريًا للتوازن الديمقراطي.

دور التعليم في ترسيخ التوجهات اليهودية

يُعتبر التعليم عاملًا محوريًا في تشكيل القيم والتوجهات السياسية والاجتماعية بين الإسرائيليين. ففي منتصف التسعينيات، أُدخلت مناهج تعليمية تعكس قيمًا كونية وعالمية، إلا أن هذا التوجه تراجع منذ عام 1996 مع سيطرة وزراء من أحزاب يمينية صهيونية دينية على وزارة التربية والتعليم؛ إذ تم إدخال مادة إلزامية بعنوان الثقافة والتقاليد الإسرائيلية، ركزت بشكل أساسي على القيم اليهودية التقليدية، بينما تم تهميش برامج التعايش وحقوق الإنسان، أما في التعليم الحريدي، الذي يستثني التربية المدنية،

فيلتزم الطلاب بعدم تلقي أي تعليم مدني، مع ظهور معظمهم بمواقف معادية للعرب ورافضة للقيم الديمقراطية. كما تظهر الدراسات أن غالبية اليهود المتدينين يعطون الأولوية للقيم اليهودية على المبادئ الديمقراطية؛ مما يعكس استمرار ترسيخ التوجهات الإثنية داخل النظام التعليمي وتأثيره المباشر على تكوين القيم لدى الشباب[27].

رابعًا:

نقاط التحول البنيوية في مسيرة الديمقراطية الإسرائيلية بعد 2023

قبل اندلاع الحرب في غزة في السابع من أكتوبر 2023، كان النقاش السياسي داخل إسرائيل يتركز بشكل أساسي حول خطة الإصلاحات القضائية التي اقترحها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وقد انقسم المجتمع السياسي بشكل واضح بين طرف دافع عن مبدأ الفصل بين السلطات، مطالبًا بحماية استقلال القضاء من أي تدخل سياسي، وطرف آخر سعى إلى توسيع صلاحيات السياسيين المنتخبين على حساب السلطة القضائية، معتبرًا ذلك ضرورة لتعزيز فاعلية الحكومة في إدارة الدولة، وهذا الانقسام السياسي أظهر بوضوح التوتر البنيوي بين الديمقراطية الشكلية والهيمنة التنفيذية، وأدى إلى اندلاع احتجاجات واسعة النطاق عبر إسرائيل، وقد خرج عشرات الآلاف من المواطنين في تظاهرات أسبوعية منتظمة رفضًا لمسار الإصلاحات، مؤكدين على أهمية الرقابة القضائية ودور المحكمة العليا في حماية الحقوق المدنية والسياسية، وأشارت المعايير الدولية لقياس الديمقراطية، مثل مؤشرات V-Dem وتقارير منظمة Freedom House، إلى أن هذه الإصلاحات كانت كفيلة بخفض تصنيف أي دولة بوصفها ديمقراطية ليبرالية، فيما تظهر تجارب دول مثل المجر وتركيا أثر الإصلاحات المماثلة على تآكل المؤسسات الديمقراطية[28].

على مدار السنوات الأخيرة، شهدت مؤشرات الديمقراطية في إسرائيل تراجعًا مستمرًا؛ فقد أظهرت تقارير فريدوم هاوس أن إسرائيل انخفضت من 80 نقطة عام 2017 إلى 73 نقطة في السنوات الأخيرة، بينما حافظت دول مثل النرويج على تصنيف 98 نقطة، كما بينت قاعدة بيانات V-Dem أن إسرائيل فقدت رسميًا مكانتها كديمقراطية ليبرالية في عام 2024، ومع ذلك، فإن هذا التراجع في المؤشرات لا يعكس سوى الجانب الشكلي من الأزمة؛ إذ لم تكن إسرائيل قبل هذه الفترة دولة ديمقراطية كاملة، وما حدث بعد 2023 أبرز الخلل البنيوي الذي لم يعد بالإمكان تغليفه بخطاب شكلي حول الديمقراطية؛ حيث يقوم توصيف إسرائيل كدولة ديمقراطية على افتراضين أساسيين؛ أولًا: أن سكانها يتمتعون بحق التصويت، وثانيًا: أن نتائج الانتخابات تحمل وزنًا فعليًا في تحديد السلطة، وفي حين أن الافتراض الثاني

ظل صحيحًا إلى حد كبير، بالنظر إلى الانتخابات الدورية وتشكيل الائتلافات الحزبية وتجاوز الأحزاب للعتبة الانتخابية، فإن الافتراض الأول صحيح جزئيًا فقط؛ إذ لا تشمل هذه الحقوق جميع السكان بشكل متساوٍ؛ مما يجعل الحديث عن الديمقراطية الجزئية لا يعكس حقيقة الديمقراطية الكاملة[29].

وتحديدًا، فإنه في نوفمبر 2022، بعد انتخاب نتنياهو رئيسًا للوزراء، تشكلت الحكومة الأكثر يمينية وثيوقراطية في تاريخ إسرائيل، وبدأت حملة تشريعية مكثفة تهدف إلى تعزيز سلطة الحكومة التنفيذية وتقليص رقابة المؤسسات الأخرى، تضمنت هذه الحملة تقديم 2910 مقترحات قانونية، منها 27 مقترحًا حكوميًا، إلى جانب خمسة مقترحات من لجان الكنيست، بما في ذلك 141 مشروعًا يتعلق بالحكم العام و35 مشروعًا ذا طابع سياسي وثيوقراطي وتمييزي، وأحد أبرز هذه المشاريع كان قانون حصانة رئيس الوزراء، الذي نص على عدم إمكانية إعلان عدم أهليته إلا في حال العجز البدني أو العقلي[30]، دون اعتبار التهم الجنائية أو الإدانات القائمة، على الرغم من تورط نتنياهو في عدة قضايا جنائية خطيرة، وشمل مقترح القانون أيضًا حماية لرئيس الحكومة من أي تدخل في التحقيقات الجنائية طالما يشغل المنصب، وفي المقابل، استهدفت الحكومة تقييد دور المحكمة العليا؛ إذ نص المقترح على أنه بإمكان الكنيست منع الوزراء من تولي مناصبهم بناءً على اتهامات جنائية فقط، دون تدخل قضائي من المحكمة العليا[31]، كما استهدف المقترح الحد من قدرة المحكمة على التدخل في تعيين الوزراء والمستشارين القانونيين للوزارات، إضافة إلى الدفع بسيطرة الحكومة على التعيينات العليا في المناصب المهمة، بما في ذلك نائب المدير العام للوزارات والمدعي العام والمستشار القانوني للحكومة، لتصبح مسئولية الحكومة وحدها، دون الحاجة لإجراءات شفافة أو مناقصات؛ مما منح السياسيين القدرة على وضع أتباعهم في مناصب استراتيجية، وعزز الولاء السياسي على حساب الكفاءة المهنية[32].

وعلى صعيد الشرطة وأجهزة الأمن، تم اقتراح نقل إدارة التحقيقات الشرطية من مكتب المدعي العام إلى وزارة العدل، بحيث يصبح لوزير الداخلية سلطة تحديد سياسات الشرطة، بما في ذلك التحقيق وتولي الوظائف القيادية؛ مما يؤدي إلى تقليص استقلال الشرطة وزيادة تأثير الحكومة على عملها، كما اقترحت الحكومة أيضًا قوانين تمنح الحصانة الكاملة لأفراد قوات الأمن أثناء العمليات الأمنية، بحيث لا يمكن ملاحقتهم من قبل إدارة التحقيقات الشرطية، وهو ما يفتح الباب أمام الإفلات من المسئولية عن الانتهاكات المحتملة ويثير مخاطر الالتماس أمام المحاكم الدولية[33]. كما استهدفت بعض التشريعات الجديدة حقوق الإنسان الأساسية؛ إذ سمحت للشرطة باستخدام تقنيات مراقبة متقدمة تمس بالخصوصية الفردية، بينما

توسعت قوانين الحصانة لتشمل أعضاء الكنيست، بما في ذلك منع تفتيش هواتفهم وأجهزتهم الإلكترونية، ومن جانب آخر، منح جهاز الأمن الإسرائيلي صلاحيات موسعة لمراقبة النشاط الإجرامي، مع تركيز خاص على المجتمع العربي، وهو ما يعكس طبيعة تمييزية في التطبيق[34].

وفي إطار ما سُمّي بـ «الثورة القضائية»، كان هناك مقترح بزيادة عدد قضاة المحكمة العليا من 15 إلى 18، مع منح الحكومة سلطة تعيين ثلاثة قضاة مباشرة، وتغيير تشكيل لجنة تعيين القضاة بحيث تصبح الحكومة صاحبة الأغلبية، إضافة إلى تعديل آلية تعيين رئيس المحكمة العليا دون الالتزام بالمعايير التقليدية، بما في ذلك الأقدمية أو ضرورة أن يكون الرئيس قاضيًا حاليًا، وتعديل طريقة تعيين رئيس اللجنة المركزية للانتخابات ليكون من اختيار رئيس الكنيست بدلًا من المحكمة العليا، ولكن في مارس 2025، صادق الكنيست الإسرائيلي، بعد جلسة مطوّلة استمرت نحو 17 ساعة من المماطلة البرلمانية، على قانون جديد يُعيد تشكيل لجنة اختيار القضاة، وهي الهيئة المسئولة عن تعيين قضاة المحاكم، بما في ذلك المحكمة العليا. وقد أُقرّ القانون بأغلبية 67 صوتًا مقابل صوت واحد، في ظل انسحاب أعضاء المعارضة من قاعة التصويت احتجاجًا على الإجراء، ويُعد هذا القانون تعديلًا جوهريًا في بنية اللجنة؛ إذ ألغى تمثيل نقابة المحامين الإسرائيلية داخلها، واستبدل العضوين اللذين كانت ترشحهما النقابة بمحاميين يتم تعيينهما مباشرة من قبل الكنيست؛ أحدهما من الائتلاف الحاكم والآخر من صفوف المعارضة. وبموجب التعديل الجديد، يتطلب اتخاذ قرار تعيين القضاة أغلبية لا تقل عن خمسة أعضاء، شريطة أن تضم هذه الأغلبية ممثلًا عن الائتلاف وآخر عن المعارضة، في محاولة لإضفاء طابع توافقي شكلي على آلية الاختيار، أنصار التعديل الجديد، وفي مقدمتهم قادة معسكر "الإصلاح القضائي"، دافعوا عن القانون باعتباره خطوة ضرورية لكسر ما وصفوه بـ«التجانس الأيديولوجي» داخل المحكمة العليا، معتبرين أن النظام السابق كرّس نخبوية قضائية بعيدة عن التمثيل السياسي والمجتمعي الأوسع. ويرى هؤلاء أن زيادة الوزن السياسي في لجنة التعيين يعيد التوازن بين السلطات ويعكس نتائج الانتخابات، في المقابل، حذّرت أطراف معارضة واسعة من أن القانون يمنح المستوى السياسي نفوذًا مفرطًا على السلطة القضائية، ويقوّض مبدأ استقلال القضاء[35]، ومن هنا يمكن الإشارة إلى أنه إذا ما كان قد تم تطبيق هذه القوانين بالكامل، كانت ستقوض الديمقراطية الإسرائيلية بشكل نهائي، ورغم أن تنفيذ بعض هذه المشاريع لم يكتمل، فإن بعض الإجراءات التي تم تطبيقها بالفعل، أظهرت بوضوح أن إسرائيل بدأت تخرج من إطار الديمقراطية الليبرالية.

ولكن تم إقرار قوانين أخرى مقيدة للديمقراطية بالكامل، ففي أبريل / 2024، صادق الكنيست على إجراء تشريعي ذي طابع مؤقت يمنح الحكومة صلاحية تعليق أو سحب تراخيص البث لوسائل الإعلام الأجنبية لفترات قابلة للتجديد، بذريعة اعتبارات أمنية، وقد طُبّق هذا الإجراء عمليًا عبر إغلاق بث قناة الجزيرة داخل إسرائيل بشكل مؤقت، إلى جانب مصادرة معدات تابعة لوكالة أسوشيتد برس، وفي السياق نفسه، تم احتجاز صحفي أمريكي لعدة أيام على خلفية تغطيته للعمليات العسكرية، في خطوة أثارت انتقادات تتعلق بحرية الصحافة وحماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، وبالتوازي مع ذلك، شهدت بيئة عمل منظمات المجتمع المدني تدهورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، لا سيما المنظمات المصنّفة ضمن التيار اليساري أو تلك التي تنتقد السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، فقد فرضت سلسلة من التشريعات بين أعوام 2012 و2016 و2017 متطلبات مشددة تتعلق بالإفصاح عن مصادر التمويل الأجنبي، إلى جانب قيود قانونية على الأفراد والجماعات التي تدعم مقاطعة إسرائيل أو المستوطنات؛ مما قلّص الهامش المتاح أمام هذه المنظمات لممارسة أنشطتها بحرية واستقلالية[36].

أعضاء الكنيست والانحلال الديمقراطي

أشارت نتائج دراسة تحليلية أجريت على أعضاء الكنيست الإسرائيلي الرابع والعشرين إلى أن التصورات الفردية للمسئولين المنتخبين حول الديمقراطية تمثل أحد العوامل الجوهرية في مسار الانحلال الديمقراطي في إسرائيل؛ حيث استند البحث إلى تحليل نوعي للتصريحات العلنية والمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي لـ72 عضوًا من جميع الطيف السياسي، وبيّن أن الخلفيات الأيديولوجية والسياسية لأعضاء الكنيست تؤثر بشكل مباشر في كيفية تعريفهم للديمقراطية وتحديد الأولويات السياسية وممارسة السلطة، فبينما يركز النواب الليبراليون على القيم الجوهرية للديمقراطية مثل حماية الحقوق الفردية، التعددية السياسية، وسيادة القانون، يختزل النواب المحافظون الديمقراطية في حكم الأغلبية والشرعية الانتخابية، متجاهلين الضوابط المؤسسية، ويُنظر إلى الديمقراطية كأداة لتحقيق مكاسب سياسية، أما النواب الدينيون فيتعاملون مع الديمقراطية من منظور طائفي وديني، ويجعلون الشريعة اليهودية معيارًا أعلى من المبادئ الليبرالية؛ مما يؤدي إلى تقييد مضمون الديمقراطية المدني وإضعاف الفئات الأقلية[37].

ويتضح من خلال هذا التحليل أن توجهات أعضاء الكنيست تترجم مباشرة إلى سياسات وتشريعات تؤثر على جودة الحكم الديمقراطي في إسرائيل، فالتباين في التصورات الأيديولوجية بين الليبراليين والمحافظين والدينيين ينعكس على التعامل مع القوانين الأساسية؛ حيث يسعى الليبراليون إلى حمايتها لضمان الاستقرار الدستوري، بينما يُظهر المحافظون والدينيون استعدادًا لتعديلها لتحقيق أهداف سياسية أو دينية فورية، بما في ذلك ضمان استمرار رئيس وزراء متهم بقضايا فساد، كما يتجلى تأثير هذه التوجهات في التفاعل بين الهوية اليهودية والديمقراطية؛ إذ يعطي المحافظون والدينيون أولوية للبعد اليهودي في السياسة العامة، بينما يسعى الليبراليون إلى تعزيز الطابع المدني وفصل الدين عن مؤسسات الدولة، ويظهر الخطاب الشعبوي، الذي يعتمد على تصوير الصراع بين «الشعب» و«النخب»، كأداة لتبرير تجاوز الضوابط والمؤسسات الديمقراطية، في حين يُنظر إلى الديمقراطية كوسيلة لتحقيق المكاسب السياسية للطبقة الحاكمة أكثر من كونها إطارًا ثابتًا لحماية الحقوق والفصل بين السلطات، وفي هذا السياق، يصبح الانحلال الديمقراطي في إسرائيل عملية تدريجية وغير صادمة، يقوم بها المسئولون المنتخبون أنفسهم من خلال تعديل التشريعات، تسييس الأجهزة المهنية، والتحكم في البرلمان، مع الحفاظ على مظاهر الديمقراطية الشكلية لتجنب صدام مباشر مع الرأي العام؛ مما يجعل المؤسسات الديمقراطية قائمة شكليًا لكنها فاقدة لجوهرها الوظيفي[38].

نموذج الإفلات من العقاب 2026

برز اتجاه عالمي متسارع في السنوات الأخيرة، نحو نمط من الحكم يمكن توصيفه بـ«الحكم القائم على الإفلات من العقاب»؛ حيث يعمل القادة السياسيون على تحييد آليات المساءلة القانونية والسياسية والاجتماعية، مع الإبقاء على المظهر الشكلي للمؤسسات الديمقراطية والأطر الدستورية، وتمثل إسرائيل في عام 2026 حالة تشخيصية كاشفة لهذا النمط، لا بسبب خصوصيتها، بل لأنها تجمع في آن واحد مجموعة من العوامل البنيوية التي تُسهم في ترسيخ الحكم القائم على الإفلات من العقاب، ومن بين هذه العوامل وجود مخاطر قانونية جدية تطال القيادة السياسية، واستقطاب داخلي حاد، وتسارع في إعادة تشكيل البنية القانونية والمؤسسية، إلى جانب اعتماد واضح على مظلة حماية سياسية خارجية، لا سيما في ظل التزامن مع استحقاقات انتخابية محورية في كل من إسرائيل والولايات المتحدة.

ويُعرّف الحكم القائم على الإفلات من العقاب بوصفه نمطًا من الحوكمة يُمكّن القادة من تحييد المساءلة القانونية والسياسية والسمعية بصورة منهجية، مع الحفاظ على واجهة مؤسساتية وانتخابية شكلية، ويتضمن هذا النمط بُعدين متداخلين: جنائيًا، عبر تجنب الملاحقة أو تعطيلها، وسياسيًا، عبر حماية القادة من العواقب المرتبطة بالفشل السياسي أو بانتهاك المعايير الديمقراطية، وعلى خلاف الاستبداد التقليدي، لا يقوم هذا النموذج على إلغاء التنافس السياسي بصورة مباشرة، بل على إفراغ آليات الرقابة من مضمونها؛ مما يسمح بترسيخه داخل أنظمة لا تزال تُجري انتخابات وتحافظ على هياكل دستورية ظاهرية، ويواجه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إجراءات جنائية داخلية ومسارات قانونية دولية، ويُوظّف في المقابل أدوات تشريعية ومؤسسية لتعطيل الرقابة القضائية وضمان استمراريته السياسية. ويتعزز هذا المسار في ظل بيئة دولية متساهلة، تتجلى في الجمود داخل مجلس الأمن، والضغوط على المؤسسات القانونية متعددة الأطراف، والحماية الانتقائية التي توفرها قوى كبرى مثل الولايات المتحدة.

ويكتسب عام 2026 أهمية خاصة بوصفه لحظة مفصلية؛ إذ يمكن لنتائج الانتخابات الإسرائيلية أن تسهم إما في تعميق هذا النموذج أو في كبحه جزئيًا، فالتوازن بين الدعم الخارجي والتآكل الداخلي سيحدد مدى قدرة هذا النمط من الحكم على الاستمرار دون تكلفة استراتيجية. حيث يتعزز هذا النموذج عبر تقارب عابر للحدود بين قادة سياسيين، مثل بنيامين نتنياهو ودونالد ترامب، ممن يعيدون تأطير المساءلة القانونية بوصفها قيدًا غير مشروع على إرادة الشعب»، ويتجلى هذا التقارب في الهجمات على القضاء، وتعظيم السلطة التنفيذية، والاستخدام الاستراتيجي للحصانات والعفو، بما يشير إلى انتشار نمط غير ليبرالي داخل أنظمة ديمقراطية شكلية، لا إلى حالات استثنائية معزولة[39].

نخلص مما سبق إلى أن مسار الانزلاق السلطوي في إسرائيل يتجلّى في سلسلة متكاملة من الإجراءات التي تُظهر تحوّل النظام السياسي نحو تركيز السلطة في يد رئيس الوزراء وتقييد الضوابط المؤسسية؛ حيث شهدت حرية التعبير قيودًا شديدة؛ إذ تحوّل الاحتجاج إلى سلوك مجرّم وتم منع مواطنين عرب وطلاب من التعبير عن آرائهم، بينما توسّع دور الأجهزة الأمنية في المجال المدني واستُخدمت لردع المجتمع المدني ومراقبة النشطاء، كما استُهدف المعارضون السياسيون بالترهيب المؤسسي، سواء عبر الاستدعاءات والتحقيقات الأمنية أو التشهير العلني، في حين جرى تهميش الكنيست وتحويله إلى أداة تنفيذية، مع إقالة رؤساء لجان معارضة وتمرير قرارات سيادية دون المرور بالبرلمان؛ مما قلّل من دوره الرقابي وأضعف مساءلته للحكومة،

كما تقوّضت هيبة القضاء عبر استهداف المحكمة العليا والدفع نحو صدام دستوري، بينما تم تفكيك مؤسسات الرقابة والادعاء العام لتحويل المستشارين القانونيين من حراس للقانون إلى موظفين تابعين للسلطة السياسية.

إضافة إلى ذلك، استُغلّت حالة الطوارئ كإطار دائم لتوسيع صلاحيات الحكومة وتعليق النقاش الديمقراطي، بينما جرى إخضاع الإعلام وتدجين المجال العام عبر تشريعات وتهديدات وإعطاء امتيازات للقنوات الموالية؛ مما خلق بيئة إعلامية منحازة، وفي الجامعات والمدارس، سعت الحكومة لإعادة هندسة الوعي الجمعي عبر السيطرة على المجالس والميزانيات وفرض عقوبات ومنع منح الجوائز للمعارضين، في حين تكريس الإقصاء السياسي بتشويه شرعية المعارضة وتصعيد خطاب التخوين ضد الأحزاب العربية واليسار. أخيرًا، استخدم القانون لضمان بقاء نتنياهو في السلطة رغم محاكمته، بما يشمل تسييس لجنة الانتخابات وتعديل القوانين الانتخابية؛ مما يحوّل القانون نفسه من أداة تنظيمية إلى أداة حماية للسلطة، ليكتمل بذلك نموذج التحول التدريجي نحو السلطوية في إسرائيل وفق الخطوات الإحدى عشرة المحددة[40].

نموذج الديمقراطية الإثنية

تختلف الديمقراطية الإسرائيلية عن النماذج الغربية الكلاسيكية لإدارة المجتمعات متعددة الإثنيات، ففي الغرب، تتجسد أشكال إدارة الصراعات الإثنية في نموذجين رئيسيين؛ الديمقراطية الليبرالية الكلاسيكية، كما في فرنسا والولايات المتحدة، التي تقوم على المساواة في الحقوق والأمة المدنية المشتركة، مع السماح بالخصوصية الثقافية دون اعتراف رسمي بالدولة، والديمقراطية التوافقية، كما في بلجيكا وسويسرا، التي تعترف رسميًا بالمجموعات الإثنية الرئيسية وتستخدم تقاسم السلطة وحق النقض وسياسات التسوية لتقليل النزاعات، هذه النماذج، رغم اختلافها، تظل مدنية بطبيعتها؛ حيث تكون المواطنة والمساواة في الحقوق أساس الدولة ويشارك جميع الأفراد بغض النظر عن إثنيتهم[41].

بينما إسرائيل، على النقيض، تمثل نموذج الديمقراطية الإثنية، الذي يقوم على أيديولوجيا قومية يهودية تُعرف جماعة معينة بوصفها أمة ذات أصل ولغة وثقافة مشتركة، وتضع السيطرة على الدولة في أيدي هذه الأمة مع استبعاد أو تقييد حقوق غير الأعضاء، وتمنح الدولة المواطنة للأفراد المقيمين، بينما تكون حقوق

الأقليات محدودة سياسيًا وثقافيًا؛ مما يجعل الديمقراطية الإثنية دفاعية ومنقوصة مقارنة بالديمقراطيات المدنية الغربية، وهذا النموذج يتجذر تاريخيًا في الحفاظ على السيادة اليهودية في أرض إسرائيل، وتتضمن الديمقراطية الإثنية في إسرائيل التفوق اليهودي؛ حيث تعرف الدولة نفسها قانونيًا بوصفها «دولة يهودية وديمقراطية» وتعتبر مهمتها حماية اليهود حول العالم، مع تركيز الصهيونية كأيديولوجيا رسمية على جعل إسرائيل يهودية من حيث التركيبة السكانية واللغة والثقافة والرموز الوطنية، ودمج الدين والهوية الشعبية في تعريف العضوية، ويتم تعزيز هذا التفوق من خلال الدين والشريعة اليهودية، وقانون العودة، وسيطرة اللغة والثقافة، وامتلاك الأراضي، والنظام الرمزي للدولة، بما في ذلك الأعياد والعلم والنشيد[42].

كما يرتبط هذا النموذج أيضًا بالتصورات الأمنية: حيث ترى إسرائيل ثلاثة تهديدات رئيسية تؤثر على شكل الدولة، تشمل البقاء السياسي في المنطقة، والرفض الإقليمي لها والذي يُستغل لتعبئة الهوية الوطنية، وإضافة لذلك ينظر للمواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل كتهديد ديموغرافي وسياسي وثقافي محتمل؛ مما يبرر فرض قيود على حقوقهم، وبالرغم من منح الأقلية العربية حقوقًا مدنية وسياسية وثقافية محدودة، فإنها تُحرم من الاعتراف بها كأقلية وطنية فلسطينية، وتخضع للمراقبة الأمنية وتقييدات في الأراضي والخدمات والاندماج العسكري والسياسي؛ حيث تسعى إسرائيل، عبر هذه الآليات، للحفاظ على سيطرتها الإثنية واستقرار النموذج، مع دمج عناصر الديمقراطية الأساسية مثل حرية التعبير والانتخابات والمشاركة السياسية، لكنها تضع مصالح اليهود فوق المساواة المدنية؛ مما يخلق تناقضًا جوهريًا بين الإثنية وحقوق المواطنة، كما يظهر هذا التناقض في محاولة الجمع بين الليبرالية واليهودية الأرثوذكسية؛ حيث تتصارع الرؤى حول سيادة القانون وحقوق الفرد؛ إذ ترى الليبرالية أن القانون المدني يجب أن يكون أسمى من أي سلطة، بينما ترى الشريعة اليهودية (الهالاخا) أن توجيهات التوراة الإلهية تتفوق على القوانين المدنية؛ مما يجعل القانون المدني تابعًا للسلطة الدينية عند التعارض، وهو ما ينعكس على الجدل حول الدستور المكتوب وشرعية بعض الأحزاب الدينية[43].

خامسًا:

قراءة في الانتخابات الإسرائيلية المقبلة

مع اقتراب انتخابات الكنيست الإسرائيلي لعام 2026، تظهر أبعاد تتجاوز المناورات السياسية الاعتيادية، فالانتخابات المقبلة ليست مجرد عملية انتخابية روتينية، بل تمثل اختبارًا حاسمًا لإعادة رسم الخريطة السياسية في إسرائيل، وتحديد مستقبل العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها؛ حيث من المقرر رسميًا إجراء الانتخابات في الخريف، لكن فشل الكنيست في إقرار ميزانية الدولة لعام 2026 بحلول 31 مارس سيؤدي تلقائيًا إلى حل الحكومة، وهو احتمال يزيد من الضبابية السياسية ويضع البلاد أمام سيناريوهات متعددة ومعقدة، وفي قلب هذه المنافسة السياسية، يقف بنيامين نتنياهو، الذي تتقاطع سياسته بين تعزيز قوة حزبه الليكود والحرص على الحفاظ على أغلبية برلمانية مستقرة، ورغم انتعاش نتائج استطلاعات الرأي لحزب الليكود، فإن تشكيل أغلبية 61 مقعدًا مع حلفاء الائتلاف الحاليين، من الأحزاب الأرثوذكسية واليمينية المتطرفة، يظل تحديًا كبيرًا، هذا التناقض بين الشعبية النسبية وبين صعوبة ضمان الاستقرار البرلماني يجعل موقف نتنياهو شديد الحساسية ويضطره للموازنة بين المصالح الانتخابية والسياسات الاستراتيجية[44].

وعلى الجبهة المنافسة، يظهر ضعف بيني غانتس، زعيم حزب «أزرق أبيض»، الذي تراجع تأثير حزبه بعد خروجه من حكومة نتنياهو في يونيو 2024؛ حيث بلغت شعبية الحزب نحو 0.6% فقط؛ مما يقلل فرصه في الحصول على أي مقعد في الكنيست، أما نفتالي بينيت، رئيس الوزراء السابق، فيستمر كخيار بديل براجماتي للناخبين اليمينيين، رغم عدم وضوح موقفه من التعاون مع نتنياهو، في المقابل، تبرز «الورقة العربية» كعنصر محوري في الانتخابات؛ إذ سيكون لحزب «الرعام» بقيادة منصور عباس دور مركزي في أي عملية تشكيل ائتلاف جديد؛ مما يفرض على الأحزاب الرئيسية مراعاة هذه الشراكة رغم الجدل التاريخي المرتبط بها[45]، بينما تتركز القضايا الداخلية الحاسمة في الانتخابات على محورين رئيسيين؛ الأول: هو العقد الاجتماعي الداخلي، بما في ذلك مشروع قانون يمدد إعفاء بعض الرجال

الحريديم من الخدمة العسكرية، وهو موضوع يسلط الضوء على التفاوت الهيكلي في المجتمع الإسرائيلي ويشكل إحدى أبرز نقاط الضعف الانتخابية لنتنياهو، أما الثاني: فيتعلق بالتحقيق في أحداث 7 أكتوبر 2023؛ حيث يسعى نتنياهو لإنشاء لجنة تحقيق سياسية بدلًا من لجنة حكومية رسمية؛ مما أثار استياءً واسعًا بين المواطنين الذين يعتبرون الهدف منه تقليص التداعيات السياسية بدلًا من كشف الحقيقة، وفي هذا السياق، تصبح انتخابات عام 2026 معركة حول جوهر العقد الاجتماعي في إسرائيل، وتحدد نتيجة الانتخابات مستقبل العلاقة بين الدولة ومواطنيها، خصوصًا في ما يتعلق بالهوية المدنية والدينية والديموغرافية.

وختامًا، يمكن القول إن الإشكالية الأساسية فيما تقدم ليست ديمقراطية إسرائيل من عدمها؛ إذ يرى بعض المفكرين والمثقفين الإسرائيليين، مثل يورام هازوني[46]، أن العجز الديمقراطي في إسرائيل ليس خللًا مؤقتًا، بل نموذجًا دستوريًا بديلًا يتحدى النزعة الليبرالية الغربية، وهذا الطرح يشير إلى أن النظام السياسي الإسرائيلي يقوم على مزيج من الديمقراطية المحدودة والهوية القومية اليهودية؛ حيث تُعطى الأولوية للحفاظ على أغلبية يهودية واستقرار الدولة على حساب المساواة الشاملة لجميع المواطنين، ويقدم هذا النموذج تحديًا كبيرًا للقيم الليبرالية العالمية، ويعيد تعريف مفهوم الشرعية السياسية في إسرائيل بوصفها دولة لا تمثل جميع مواطنيها بالتساوي، بل توازن بين الحقوق الديمقراطية والأهداف الإثنية والسياسية، وبالتالي، تحمل انتخابات 2026 بعدًا استراتيجيًا مزدوجًا؛ داخليًا: فهي مسرح لمعركة حول العقد الاجتماعي والتمييز الهيكلي بين المواطنين؛ دوليًا: فهي مؤشر على قدرة إسرائيل على الحفاظ على نموذجها الخاص الذي يوازن بين الديمقراطية، الشعبوية، والسيادة اليهودية، وفي هذا المشهد المعقد، تصبح جميع الأصوات حاسمة، ولا يضمن أي طرف تحقيق الانتصار بسهولة؛ مما يجعل هذه الانتخابات من أبرز النقاط الفاصلة في مسار الدولة نحو الاستقرار أو التوتر الاجتماعي والسياسي.

الهوامش والمراجع

1. https://en.idi.org.il/articles/27096 A Consensual Approach to the Separation of Powers Accessed on 8 February 2026

2. https://blogs.timesofisrael.com/israel-needs-a-fifth-and-a-sixth-election/?utm_ Israel Needs a Fifth and a Sixth Election Accessed on 8 February 2026

3. The crises of Israeli democracy: political-ideological framings by members of Israel's 24th Knessethttps://www.frontiersin.org/journals/political-science/articles/10.3389/fpos.2025.1530752/full? Accessed on 8 February 2026

4. How Israel's Illiberal Democracy Became a Model for the Right https://dissentmagazine.org/article/how-israels-illiberal-democracy-became-a-model-for-the-right/ accessed on 282026-1-

5. ibid

6. Against Court and Constitution: A Never-Before-Translated Speech by David Ben-Gurion https://ideas.tikvah.org/mosaic/observations/against-court-and-constitution-a-never-before-translated-speech-by-david-ben-gurion? Accessed on 8 February 2026

7. ليو كوهن كان من اليهود الأوروبيين (اللذين هاجروا إلى فلسطين في فترة ما قبل قيام الدولة، وحملوا معهم تصورات قانونية ليبرالية كلاسيكية عن الدولة والدستور وحقوق الفرد.لم يشغل منصبًا قياديًا في الحكومة الإسرائيلية الناشئة، لكنه شارك في النقاشات التأسيسية حول طبيعة النظام الدستوري خلال عامي 1948–1949. في خريف 1948، أعد مذكرة/دراسة قانونية تناولت دستور الدولة الأيرلندية الحرة كنموذج قابل للاقتباس، واقترح من خلالها تصورًا لدستور إسرائيلي مكتوب يتضمن:المساواة أمام القانون- حظر التمييز الديني والعرقي واللغوي- حماية الحقوق المدنية والسياسية- ضمانات قوية للملكية الخاصة- تقييد سلطة الأغلبية البرلمانية https://dissentmagazine.org/article/how-israels-illiberal-democracy-became-a-model-for-the-right Accessed on 8 February 2026/

8. ibid

9. الاستيلاء على أملاك الفلسطينيين بقانون الغائبين https://www.almayadeen.net/butterfly-effect/1329696/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D9%84%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%89-%D8%A3%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%8A%D9%%D984%D8%86-%D8%A7%D9%88%D9%86%D9%82%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%86%8A%D9%%BA%D8%A7%D8%A6%D8%A8%D9utm? تاريخ الدخول 8 فبراير 2026

10. عملية حيرام هي عملية عسكرية إسرائيلية نُفِّذت في أكتوبر 1948 خلال المرحلة الأخيرة من حرب 1948، واستهدفت السيطرة الكاملة على الجليل الأعلى والجليل الأوسط وإنهاء الوجود العسكري العربي المنظّم في تلك المنطقة بدأت العملية في 29 أكتوبر 1948 واستمرت نحو 60 ساعة فقط، ونفذتها وحدات من لواءي شيفع وكرملي وغيرهما. تميزت بسرعة التقدم، واستخدام كثيف للقصف، وعمليات اقتحام مباشرة للقرى. أما النتائج العسكرية فكانت سيطرة إسرائيل على كامل الجليل الأعلى حتى الحدود اللبنانية- انهيار الوجود العسكري العربي المنظّم في المنطقة- ترسيخ الحدود الشمالية الفعلية لإسرائيل

11. Sammy Smooha, "Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel," Ethnic and Racial Studies 13, no. 3 (1990): 389–413.

12. Ilan Peleg and Ruth Amir, The Crisis of Israel's Democracy, 1948–2025: Origins, Developments, and Consequences (London and New York: Bloomsbury Academic, 2025), pp. 42–47

13. Ibid pp., 63–69

14. Ibid pp., 9198-

15. Sammy Smooha, "Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel," Ethnic and Racial Studies 13, no. 3 (1990): 389–413

16. قوانين الأساس لعام 1992 هي سلسلة من القوانين التي اعتمدتها إسرائيل لتكون بمثابة بديل دستوري جزئي، وذلك في ظل غياب دستور مكتوب. كانت هذه القوانين بمثابة قطيعة مع النموذج التقليدي الذي يركز على السيادة الجماعية اليهودية فقط، وأدخلت لأول مرة حماية مباشرة للحريات والحقوق الفردية، مع تعزيز دور القضاء في مراجعة القوانين.وقبل 1992، كانت إسرائيل تعتمد على قوانين الطوارئ والتقاليد السياسية لحماية المجتمع اليهودي، دون أي ضمان حقيقي للحريات الفردية، وكانت المحكمة العليا ضعيفة نسبيًا أمام الحكومة. بعد القوانين الأساسية، أصبح للمحكمة القدرة على إبطال القوانين التي تتعارض مع الحقوق الأساسية، كما في قضية كعدان ضد سلطة أراضي إسرائيل (2000).

17. Sawsan Zaher, "The Legal System," in Israel General Survey 2025, ed. Institute for Palestine Studies (Beirut: Institute for Palestine Studies, 2025), pp2325-.

18. أهارون باراك (Aharon Barak) هو أبرز قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ويُعتبر شخصية مركزية في ما يُعرف بـ«الثورة الدستورية» في إسرائيل.

19. أييلت شاكيد (Ayelet Shaked) هي سياسية إسرائيلية بارزة، وتُعرف بدورها الكبير في السياسة التشريعية والقضائية الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات القضائية

والسيطرة على تعيين القضاة.

20. freedom in the world 2023 https://freedomhouse.org/country/israel/freedom-world/2023?utm_ accessed on 282026-1-

21. Alain Dieckhoff. What kind of democracy is Israel?. Eliezer Ben-Rafael; Julius Schoeps; Yitzhak Sternberg; Olaf, Moses Mendelssohn Zentrum Glöckner. Handbook of Israel: Major Debates, Verlag Walter de Gruyter, pp.691 - 704, 2016

22. Alain Dieckhoff, "What Kind of Democracy is Israel?" in Handbook of Israel: Major Debates, ed. Eliezer Ben-Rafael, Julius H. Schoeps, Yitzhak Sternberg, and Olaf Glöckner (Berlin: Walter de Gruyter, 2016), 691–704.

23. ibid

24. How Israel's Jewishness is overtaking its democracy https://www.brookings.edu/articles/how-israels-jewishness- is-overtaking-its-democracy/ Accessed on 28 January 2026

25. المادة السابعة التي تشيرين إليها هي جزء من قانون أساس: إسرائيل—الدولة القومية للشعب اليهودي (2018)، والذي صاغه الكنيست الإسرائيلي لتعزيز الطابع الإثني–القومي للدولة.المادة السابعة تنص على أن الدولة ترى في تطوير المستوطنات اليهودية هدفًا وطنيًا.هذا النص يعطي لهذا النوع من النشاط وضعًا شبه دستوري، أي أنه يحظى بحماية قانونية أعلى مقارنة بالقوانين العادية.النتيجة العملية هي أن الدولة تمنح أولوية للأراضي والمشاريع التي تخدم اليهود على حساب الجماعات غير اليهودية، بما في ذلك العرب الفلسطينيون داخل إسرائيل أو في المستوطنات.يُنظر إلى هذا التفضيل على أنه ترسيخ رسمي للتفاوت الإثني في توزيع الموارد، خصوصًا الأراضي، ويعتبر انتقاديًا لفكرة المساواة المدنية، لأنه يضع مصالح مجموعة عرقية على حساب أخرى.

26. قانون النكبة (2011) يسمح لوزير المالية بحجب التمويل عن أي مؤسسة أو هيئة تتلقى تمويلًا حكوميًا إذا شاركت في أنشطة تُظهر رفض إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، أو تُحيي ذكرى النكبة الفلسطينية.القانون يُنظر إليه كأداة لضبط النقاش العام ومنع المؤسسات المدنية من ممارسة نشاطات تُعتبر معارضة للدولة أو تثير الجدل التاريخي والسياسي.

27. قانون مناهضة المقاطعة (2011) (BDS) يجرّم المشاركة في حملات BDS، أي المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل لأسباب سياسية متعلقة بالاحتلال الفلسطيني.يتيح القانون حرمان الأفراد أو المنظمات المشاركة من التمويل أو المناقصات الحكومية، ويقيّد دخول غير الإسرائيليين الداعين للمقاطعة إلى البلاد. الهدف المعلن هو حماية مصالح الدولة الاقتصادية والسياسية، لكن عمليًا يؤدي إلى ضغط على المجتمع المدني ويحد من حرية الرأي والتعبير.

28. State turns blind eye as Haredi schools sidestep core curriculum, study reveals https://www.timesofisrael.com/state-turns-blind-eye-as-haredi-schools-sidestep-core-curriculum-study-reveals/ Accessed on 28 January 2026 Haredi boys schools lack enforcement of basic educational requirements, IDI study reveals https://www.jpost.com/israel-news/article-859939? Accessed on 28 January 2026

29. Is Israel a Liberal Democracy? https://www.thecairoreview.com/essays/is-israel-a-liberal-democracy/ accessed on 28 January 2026.

30. Ibid.

31. في يناير 2024، قضت المحكمة العليا بأن القانون لن يسري على نتنياهو، بل فقط على رؤساء الحكومات القادمين، معتبرة أن تمريره بصيغته الحالية يمثل تضارب مصالح صارخ.

32. لم يتم إلغاء صلاحيات المحكمة العليا رسميًا هنا، لكن تم تآكلها عمليًا.

33. Approved in preliminary reading: Legal advisor of a government ministry will be subordinated to ministry's director general, not to Attorney General https://israel.com/knesset-news/approved-in-preliminary-reading-legal-advisor-of-a-government-ministry-will-be-subordinated-to-ministrys-director-general-not-to-attorney-general/ ACECESSED ON JANUARY 282026-. New bill would let new governments appoint their own attorney general https://www.ynetnews.com/article/bj2zj00fvbe?utm_ ACECESSED ON JANUARY 282026- Netanyahu to choose Civil Service Commissioner https://en.globes.co.il/en/article-netanyahu-empowered-to-choose-civil-service-commissioner-1001486531?utm_ ACECESSED ON JANUARY 282026-

34. Coalition begins prepping bill to subject police watchdog unit directly to gov't https://www.jpost.com/israel-news/politics-and-diplomacy/article-854610?utm_ ACECESSED ON JANUARY 282026-

35. أنظمة المراقبة والتجسس التي تستخدمها السلطات الإسرائيلية 2026-https://maakavim.acri.org.il/ar/tools?utm_ ACECESSED ON JANUARY 28

36. Knesset votes to reform Judicial Selection Committee https://www.jns.org/knesset-votes-to-reform-judicial-selection-committee/?utm_ ACECESSED ON JANUARY 282026-

37. https://freedomhouse.org/country/israel/freedom-world/2025 ACECESSED ON JANUARY 282026-

38. The crises of Israeli democracy: political-ideological framings by members of Israel's 24th Knesset https://www.frontiersin.org/journals/political-science/articles/10.3389/fpos.2025.1530752/full ACECESSED ON JANUARY 282026-

39. Ibid.

40. Governing Without Consequence: Israel as a High-Visibility Indicator in 2026 https://www.oiip.ac.at/publikation/governing-without-consequence-israel-as-a-high-visibility-indicator-in-2026/ Accessed on 28 January 2026 Netanyahu›s 11 Moves Taking Israel From Democracy Toward Authoritarian Rule: https://www.haaretz.com/israel-news/202624-01-/ty-article-magazine/.premium/netanyahus-11-moves-taking-israel-from-democracy-toward-authoritarian-rule/0000019b-dbad-d4f5-a7ff-dfbd42160000 ACESSED ON 28 January 2026.

41. Sammy Smooha, “Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel,” Ethnic and Racial Studies 13, no. 3 (1990): 389–413

42. Ibid.

43. Ibid.

44. Israel in 2026: Elections will be a referendum on the legacy of 7 October – and the future of the social contract https://www.chathamhouse.org/202601//israel-2026-elections-will-be-referendum-legacy-7-october-and-future-social-contract Accessed on 28 January 2026

45. Ibid.

46. يورام هازوني هو فيلسوف ومثقف وسياسي إسرائيلي-أمريكي بارز في التيار القومي المحافظ، وله تأثير فكري واسع في النقاشات حول القومية والدولة. ولد في رحوفوت بإسرائيل عام 1964، ونشأ وتعلم في الولايات المتحدة حيث حصل على بكالوريوس من جامعة برينستون ودرجة الدكتوراه في الفلسفة السياسية من جامعة روتجرز. يشغل حاليًا منصب رئيس معهد هرتزل في القدس ورئيس مؤسسة إدموند بيرك في واشنطن، وهما مؤسستان فكرية تعملان على نشر التيار المحافظ القومي.

لمزيد من القراءة
يمكنكم زيارة مكتبة المركز
مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية